

ملخص الرسالة

اسم الباحث : محمد بن حمزة بن محمد بن جابي .

عنوان الدراسة : الآثار الاقتصادية لبطاقات الائتمان والتطبيقات المعاصرة .

أهداف الدراسة : تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الآتي :

١ - الآثار الاقتصادية الناجمة عن استخدام بطاقات الائتمان على العرض الكلي للنقد .

١ - الآثار الاقتصادية الناجمة عن استخدام بطاقات الائتمان على الطلب الكلي للنقد .

١ - الآثار الاقتصادية الناجمة عن استخدام بطاقات الائتمان على كل من الدخل والاستهلاك والإإنفاق .

١ - الآثار الاقتصادية الناجمة عن استخدام بطاقات الائتمان على كل من المستوى العام للأسعار والإنتاج .

١ - الآثار الاقتصادية الناجمة عن استخدام بطاقات الائتمان على إحداث التبعية الاقتصادية لشركات العالمية المصدرة لهذه البطاقات .

أهم النتائج :

(١) أن هناك معنيان لعقود بطاقات الائتمان الإقراضية أحدهما ظاهر وهو عقد الكفالة والآخر خفي وهو عقد القرض غير المباشر (قوض مفتوح) .

(٢) أن بطاقات الائتمان ليست نقوداً في حد ذاتها بل هي وسيلة متطرورة من وسائل الدفع المتعددة التي تنبه في جملتها عن النقد وهي ليست من مكونات العرض النقدي إلا أن استخدامها يمثل توسيعاً في عرض النقد . الأمر الذي يفقد السلطان النقدية المحلية السيطرة على الكتلة النقدية داخل حدودها .

(٣) يؤدي استخدام البطاقات الائتمانية إلى انخفاض الطلب على النقد . مما يؤدي إلى ازدياد سرعة دوران النقد وبالتالي إلى زيادة حجم الأموال السائلة الفائضة لدى البنوك والتي تفوق قدرها على التوظيف محلياً مما يؤدي إلى تدني ربحية تلك البنوك وبالتالي إفلاسها وإمكانية ابلاعها من قبل بنوك أخرى .

(٤) إن العلاقة بين الدخل والإإنفاق على الاستهلاك علاقة طردية وأن عامل التوقع من أهم العوامل النفسية التي تؤثر وتحدد الإنفاق الاستهلاكي ، حيث يزيد طلب الأفراد على السلع والخدمات على أساس الدفع المؤجل المعتمد على الدخول المستقبلية المتوقع الحصول عليها مما يتربّط عليه زيادة الإنفاق على الاستهلاك .

(٥) إن زيادة عرض النقد في الأجل القصير تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار ومن ثم إلى انخفاض قيمة النقد نتيجة الزيادة على طلب السلع والخدمات بشكل لا يستطيع الجهاز الإنتحاري أن يستوعبها مما يتربّط عليه زيادة في معدلات التضخم .

(٦) إن التوسيع في إصدار البطاقات الائتمانية يؤدي بالضرورة إلى زيادة درجة التبعية الاقتصادية للسياسات العولية التي تنتهي بها الشركات متعددة الجنسيات مما يفقد البنك المحلية قدرها على التأثير في السوق المحلية ومن ثم خضوعها لضغط البنك العالمي واتباع سياساتها المختلفة في المجال المصرفى .

أهم التوصيات والمقررات :

(١) يوصي الباحث بضرورة إصدار بطاقات الائتمان الإسلامية من قبل البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية مجتمعة بطاقة موحدة تحمل المبادئ الاقتصادية الإسلامية في أسلوب التعامل بها والعمل على نشرها عالمياً ويجعلها أبناء الإسلام المنتشرين في أنحاء العالم .

(٢) القيام بدراسة من قبل الهيئات الشرعية والقانونية والاقتصادية المتخصصة لمعرفة مدى استفادة إدارات التخطيط والأقسام المعنية ذات العلاقة من الدراسات الاقتصادية الشرعية والتي تهدف إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية الإسلامية والرفع من شأنها .

(٣) إيجاد هيكل تنظيمي يصل بين الإدارات المختلفة كإدارات التخطيط والإدارة المالية والاقتصادية بالكليات والجامعات حتى يمكن الاستفادة من نتائج البحث والدراسات ومعرفة مدى إمكانية تطبيقها وجدوى ذلك على أرض الواقع .

(٤) القيام بدراسة مشابهة لهذه الدراسة للوقوف على آثار اقتصادية أخرى لاستخدام بطاقات الائتمان الإقراضية غير التي شملتها هذه الدراسة .

عميد كلية الشريعة بمكة

المشرف

الباحث

م. د / محمد علي العقال

د / محمد بن مكي الجرف

محمد بن حمزة بن محمد بن جابي

التواقيع /
.....

التواقيع /
.....